

# تقليص الفجوات الاجتماعية-الاقتصادية بين مجموعات الأقلية التقليدية-القبليّة ومجموعات الأغلبية مراجعة دولية

زوهراً أور شَرْبِيْط عيريت آيزك



يشكّل البحث جزءاً من سلسلة أبحاث الخطة الخمسية للتطوير الاقتصادي-الاجتماعي في صفوف السكان البدو في النقب في فترة الأعوام 2017-2021، والتي جرى تنفيذها بالتعاون مع شعبة التطوير الاقتصادي-الاجتماعي في المجتمع البدوي في النقب

التحرير اللغوي للنسخة العبرية: رعياه كوهين  
الترجمة إلى اللغة العربية (ملخص): جلال حسن  
الترجمة إلى اللغة الإنجليزية (ملخص): حاني مانور  
جرافيك: عنات فرانكو-طوليدانو

كُتبت هذه المراجعة بطلب وتمويل الشعبة المرموقة للتطوير الاقتصادي -الاجتماعي في المجتمع  
البدوي في النقب معهد مايرس -جيونت -بروكديل

معهد مايرس -جيونت - بروكديل

ص.ب 3886 القدس 9103702

هاتف: 02-6557400

[brook@jdc.org](mailto:brook@jdc.org) | [brookdale.jdc.org.il](http://brookdale.jdc.org.il)

القدس | تشرين الثاني، 2022



## حول بحث الخطة الخمسية (2017-2021) للسكان البدو في النقب

أجري بحث الخطة الخمسية بتمويل مشترك من قبل شعبة التطوير الاقتصادي - الاجتماعي في المجتمع البدوي في النقب ومعهد مايرس - جوينت - بروكديل. استغرق البحث مدة ثلاث سنوات ونصف السنة، وشمل أبحاثاً فرعية حول تشكيلة من المواضيع، كالتربية والتعليم، والأطفال ذوي الإعاقات، والتشغيل، والسلطات المحليّة. شمل البحث كذلك أبحاثاً فرعية بشأن مواضيع عرضية كمنظومة برامج العمل التي رافقت الخطة الخمسية، والقيم، والقوى، والتحديات في صفوف السكان البدو في النقب وقياداتهم، وصورة الوضع في صفوف السكان البدو في النقب - مؤشرات منتقاة. علاوة على ذلك، يشمل البحث تقييماً شاملاً للخطة الخمسية.

أجري البحث بالتعاون بين شعبة التطوير الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع البدوي في النقب، ومعهد مايرس - جوينت - بروكديل. قاد أفراد الشعبة عملية تحديد مواضيع البحث، وقدموا ردودهم التقييمية على الأبحاث نفسها. قام معهد بروكديل بعمليات توحيد وإدماج مواضيع البحث وتحمل المسؤولية المهنية على تنفيذه.

# ملخص

## خلفية

يقع السكان البدو في النقب في قاع التدرج الاجتماعي-الاقتصادي في دولة إسرائيل، وعليه يسعى قرار الحكومة 2397 بشأن الخطة الخمسية للتطوير الاقتصادي-الاجتماعي في صفوف السكان البدو في النقب للسنوات 2017-2022 إلى تقليص الفجوات بين السكان البدو وسائر سكان الدولة، وإلى تعزيز اندماج هذه الشريحة السكانية في المجتمع والاقتصاد في إسرائيل. الجهة المسؤولة عن تطبيق القرار هي الشعبة المرموقة للتطوير الاقتصادي-الاجتماعي للمجتمع البدوي في النقب (في البداية كانت هذه الشعبة تحت سقف وزارة الزراعة وتطوير الريف، وفي العام 2020 في وزارة الصناعة والاقتصاد، وابتداء من منتصف 2021 أصبحت في وزارة الرفاه -في ما يلي: الشعبة). تجري مرافقة الخطة الخمسية المرسّخة في القرار ببحث يديره معهد مايرس -جوينت -بروكديل، ويتناول هذا البحث فحص ومراجعة تطبيق الخطة الخمسية، وإسهامها -كل قسم من أقسامها، وكخطة شاملة، وتقديم توصيات تتعلق بالإجراءات المطلوبة من أجل المحافظة على إنجازاتها، أو تحسين وتعديل وتخطيط وتطبيق الخطة الخمسية القادمة (للسنوات 2022-2026).

في إطار البحث، طلبت الشعبة من المعهد أن يُجري دراسة معمّقة بشأن فئات سكانية في العالم تتّصف بخصائص مشابهة لخصائص السكان البدو في النقب، وبشأن الفجوات بينها وبين الأغلبية السكانية في البلاد التي يسكنون فيها. ستتناول هذه الدراسة صعوبات تطبيق خطط مشابهة للخطة الخمسية للتطوير الاقتصادي - الاجتماعي لدى السكان البدو في شتى مجالات الحياة. الفرضية التي انطلقت منها هذه الدراسة هي أنّ هذه الصعوبات تتأثر -في ما تتأثر- بالفروق في الثقافة والقيم بين مجموعاتٍ أقلية تقليدية قبلية وقادتها، من جهة، وسائر السكان في الدولة، من جهة أخرى، على غرار تأثر إسرائيل من هذه الفروق ومن المواقف تجاه الحكم وتجاه مسارات التغيير التي تسعى الحكومة إلى إحداثها في صفوف السكان البدو.

## الأهداف

جاءت أهداف المراجعة على النحو التالي: (1) التعلّم ممّا يدور في دول العالم بشأن طرائق العمل والتعامل مع العوائق التي تقف أمام تطبيق برامج لتقليص الفجوات الاجتماعية - الثقافية بين مجموعات الأقلية التقليدية - القبلية (التي تحمل خصائص مشابهة لتلك التي يحملها السكان البدو في النقب)، وسائر السكان؛ (2) إجراء مسح لأفضل الممارسات (بما يشمل الأدوات والأنشطة) التي تديرها الدول، تلك التي تلائم ثقافة مجموعات الأقلية، بغية مساعدة أصحاب الوظائف المكتبيين والمبدانيين على تطبيق سياسة تسعى إلى تقليص الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية. ستوفّر المراجعة قاعدة لتحسين تطوير الخدمات وتوفيرها للسكان البدو في النقب وفق الخصائص التي يتفرّدون بها، واحتياجاتهم، مع أخذ التحديات والمعوقات التي تعترضهم بعين الاعتبار.

## المنهج

ترتكز المراجعة على تشكيلة من مصادر المعلومات، كالمقالات الأكاديمية التي استُقيت من الأدبيات المهنية الدولية، وأبحاث التقييم حول برامج حكومية جرى تنفيذها في صفوف مجموعات الأقلية التي وقع عليها الاختيار (أبناء الروما (الغجر) في أوروبا، والسامي في الدول

النوردية (دول الشمال)، والسكان الأبورجين في كندا، والأبورجين وأبناء مضائق تورس في أستراليا)، ومواقع إلكترونية حكومية، ومواقع منظمات وجمعيات تُعنى بتطوير خدمات وحقوق لهذه الفئات السكانية. جرى تجميع المعلومات في الفترة الواقعة بين آذار وآب من العام 2021.

اختيار مجموعات الأقلية المذكورة جرى بالتعاون مع الجهة التي طلبت إجراء البحث، وبعد الخوض في مسار تحديد معايير لخصائص المجموعات السكانية، والدول التي تقطن فيها، وخصائص البرامج.

## نتائج

استخدمت الحكومات أربع طرق مركزية ثبتت فاعليتها في تقليص الفجوات الاقتصادية-الاجتماعية بين مجموعات الأقلية التقليدية-القبلية، وكذلك بين مجموعات الأغلبية في دولها: (1) تعميق وترسيخ العلاقات بين مجموعات الأقلية والحكومة؛ (2) مشاركة فعالة ونشطة من قبل مجموعة الأقلية في بناء البرامج المعدّة لها (في جميع المراحل: التخطيط؛ التطوير؛ التطبيق، الرقابة)؛ (3) خلق حلول محلية ملاءمة للقيم والثقافة السائدة؛ (4) ملاءمة ثقافية للخدمات والبرامج.

## استنتاجات وتوصيات

تبين من المراجعة أنّ تعميق الشراكة مع السكان البدو في النقب بشتى أطرافهم (الرجال، والنساء، والفئحة، والكبار، وسكان المدن والقرى وغيرهم)، إلى جانب التطرق إلى قيم هذه المجموعة واحتياجاتها المتفرّدة، كلّ هذه الأمور قد تساعد على ترسيخ علاقات الثقة والتعاون بين الحكومة والسكان البدو في النقب وممثليهم؛ وعلى تطوير حلول محلية تجري ملاءمتها للثقافة؛ وعلى العمل المشترك من أجل التغيير والتطوير أسوة بتعزيز القيادات المحلية؛ وعلى الإثابة الثقافية للخدمات الجماهيرية العامة؛ وعلى تطبيق أفضل لمخططات التطوير الاقتصادي والاجتماعي في صفوف السكان البدو في النقب. علاوة على ذلك، تبين من المراجعة التي أُجريت في الدول المذكورة أنّها بذلت جهداً مبرمجاً وبنوياً ومتواصلًا من أجل تحقيق التغيير المنشود. هذا الجهد يستوجب رصد موارد كبيرة على امتداد الوقت، في التخطيط وفي التفكير وفي التمويل.

تُفضي هذه الاستنتاجات إلى أربع توصيات تطبيقية وهي: (1) العمل على تعزيز الروابط بين السكان البدو والحكومة؛ (2) النهوض بمشاركة نشطة من قبل السكان في جميع مراحل بناء الخطط لصالحهم، وتطبيقها، وتقييمها؛ (3) العمل على ابتكار حلول محلية ملاءمة لثقافة وقيم أبناء المكان بواسطة الاعتماد على خصائص محلية تمكّن من خلق بنى تحتية لثروة ثقافية واجتماعية وبيئية، ودعمها؛ والقيام في هذه الأثناء برعاية وتطوير روح المبادرة والابتكار في صفوف قطاع الأعمال المحلي؛ (4) وكذلك العمل على ملاءمة الخدمات لثقافة أبناء المكان في تنويعه من المجالات الحياتية، نحو: التربية والتعليم؛ الصحة؛ التعليم العالي؛ الرفاه؛ قطاع الأموال؛ التشغيل.